رؤيةٌ إستراتيجيَّة
منظورات تَصدُّع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجيَّة: نظرية مركب الأمن الإقليمي
مقاربة جديدة في إدارة المخاطر

الدكتور علي حسين حميد*
الدكتور فراس عباس هاشم*
باحثان آكاديميان من العراق

* كليَّة العلوم السياسَّية / جامعة النهرين

المقدمة

تحظى منطقة الخليج بأهمية استراتيجية على صعيد ما يمثّله موقعها الجغرافي المتميّز وإطلالتها البحرية على خطوط النقل العالمية. برزت أهمية المنطقة استراتيجياً بشكل غير مسبوقٍ في العصر الحديث بعد اكتشاف مخزوناتها النفطية. ولقد كان واضحاً أن التحوّلات الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تركت انعكاساتها على المنطقة عامة ومنطقة الخليج خاصة، إلى جانب تعزيز الخلل الحاصل في موازين القوى لصالح أطراف هوامش هذه التحوّلات والإستراتيجية مجتمعة فتحت أمام دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا قطر وخصوصاً السعودية نافذاً من الفرص من خلال تحقيق رؤيتها على الصعيد الإقليمي وجعلتها قوة إقليمية.
الجدير بالإشارة إلى المستوى الأمني كان من عواقب تنامي سياسة المحاور العربية أو العربية الإقليمية اشتداد الخلافات بشكل تصاعدي بين المحاور الإقليمية في ظل بنية إقليمية شديدة التعقيد، اذ تجاوزت مسألة أمن منطقة الخليج حدوده الإقليمية وكان من أبرز التطورات الإستراتيجية إنبثاقُ كيان تحالف الدول المطلّة على البحر الأحمر يعكس حالة التوتر التي تمرّ بها المنطقة، فضلاً عن اهتزاز التوازنات القائمة وتَجَسّدَ هذا الإتجاهُ في تأسيس أحلاف، كان خطابُها متمحوراً حول قضايا إيران في المنطقة وإفريقيا إلى جانب تركيا. وقد فرض هذا الوضعُ السعوديّةَ ومعها بعض دول المجلس حِيالَ التطورات في المنطقة عليها وفق معطيات نظرية مركب الأمن الإقليمي إعادة تكوين دورها عبر ضرورة الحفاظ على كيان المجلس وعلى وحدته وتوفير الحماية له وادارتها للمخاطر أمام التهديدات التي تواجهه ومحاولة شلّ فاعلية القوى الإقليمية الأخرى الصاعدة بنيّة ومحاولة ضبط آثار الجوار الجغرافي ودفع التهديدات الأمنية خارج الإقليم.

ومن هنا فإن **أهمية الدراسة** تهدُفُ الى دراسة واقع البيئة الأمنية المتصدعة في منطقة الخليج تشكّل بُعداً جديدا على ضوء معطيات نظرية مركب الأمن الإقليمي والتي من شأنها تفسير سيرورة التفاعلات الحالية والتحالفات التي بدأت تشهدها المنطقة.

ولأهمية هذا الموضوع، يمكن طرحُ، **إشكالية على صيغة تساؤلات** تسعى لتحليل الترتيبات الإقليمية وانعكاساتها الأمنية وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي وكمقاربة جديدة في تفسير وتحليل التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الخليج في ظل التعقيد والتشابك بين مجموعة دول.. وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات **من فرضيةٍ مفادُها** «أن المتغيرات الإقليمية أدَّت إلى خلق مركب أمني في منطقة الخليج كانت نتيجة الإدراك للقوة الفاعلة بضرورة إيجاد دور رئيس لها في الترتيبات الجديدة».

المبحث الأول: مدخل تمهيدي

لا شكَّ في أن التأصيل النظري يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات لأنه يُعطي بُعداً علمياً ومنهجياً للموضوع المراد دراسته. وذلك لضمان سلامة المنهج العلمي الذي تقوم عليه الدراسة أو البحث، لا سيمّا في ظل تعدد وتداخل تعاريف المفهوم الواحد حسب الانتماءات الفكرية لكل باحث أو مفكر. وانطلاقاً مما جاء أعلاه ستكون الخطوة الأولى تُجاه التعريف بالإطار المفاهيمي الآتي:

أولًا: مفهوم مركب الأمن الإقليمي

إبتداءاً تجدرُ الإشارةُ إلى أنه منذ نشر (كينيث والتز- Kenneth Waltz) كتابه «نظرية السياسة الدولية»(Theory of international Politics) في عام (1979) أصبحت مقاربة النظام وحدة التحليل الأكثر هيمنة في دراسة العلاقات الدولية. ولكن في بعض الحالات لم يكن مستوى النظام قادراً على تفسير الأسباب التي أدَّت إلى بعض الأحداث. وهكذا وفقاً لمدرسة كوبنهاغن، مستوى النظام كما تراه الواقعية الجديدة لا يخلو من ثلاث نقاطِ ضعفٍ في الدراسات الأمنية: **الأولى:** أنه يغالي في أهمية القطبية والقضايا العالمية، وبالتالي فهو يتغاضى عن الآثار الإقليمية. **الثانية:** الواقعية الجديدة كثيراً ما تركز على الأمن العسكري وعلى الدولة. **وثالثا:** مبالغة الواقعية الجديدة في المقاربة الموضوعية يجعلها تتغافل عن البناء الإجتماعي للإقليم والأمن[1].

في المقابل تُعدُّ أكثرُ المساهمات تميزاً بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن صياغتها لمفهومي

(1) زين العابدين بولبنان، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد(2)، 2018، ص 3.

«الأمن المجتمعي» و«الأمننة» وظّفهما كلٌّ من (باري بوزان-Barry Buzan) وزميله (أولي ويفر- Ole Waever) لبناء نظرية المركب الأمني الإقليمي (Regional security complex)[2]. وقد عرفاها بأنها «**مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها بعضاً بشكل وثيق وكافٍ بحيث إن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبراً بشكل معقول بعيداً عن الأخرى**». وقريبا من التعريف السابق عرّفها البعض أيضا على أنَّها «**مجموعة الوحدات التي تتكون بينها العمليات الكبرى للأمننة (Securitisation) أو غير الآمنة (Desecuritisation) أو كلتاهما هي جد مرتبطة بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى**»[3]. ومن هنا يتبين تعدد التعاريف بشأن مفهوم مركب الامن الإقليمي وتنوعت بتعدد الاتجاهات الفكرية التي ينظر إليها كلٌّ مفكر له.

(2) يعرف الأمن المجتمعي «على أنه قدرة المجتمع على استمرار وتماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية». نقلا عن: المرجع السابق، ص 3.

(3) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2013، ص 293.

وتأسيساً على ما تقدم يُمكّن القولُ: إن فهم عملية الأَمَنَنَة يُعدُّ امراً حاسما في تعريف / تحدي مركب الأمن الإقليمي والعكس وتأتي هذه الأهمية من الدور الذي تلعبه مثلُ هذه العمليات المترابطة إقليميا في جعل مركب الأمن الإقليمي بنيةً على قدر كبير من التعقيد على هذا النحو يصبح مركبُ الأمن الإقليمي «**مجموعةً من الوحدات التي تقوم العمليات إضافة /أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مد مترابط بحيث أن أشكالها الأمنية لا يمكن أن يتمَّ تحليلها أو حلها بشكل منفصل من بعضها بعضاً**»[4].

(4) سمير البح، المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (10)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2017، ص 150. للمزيد حول موضوع (الأمننة) ينظر: سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، ط1، 2014، ص 84ـ85.

وهنا نشير إلى أن العامل الأساس في تعريف مركب الأمن هو عادة وجود مستوى عالٍ من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساستين أو أكثر[5]، ولذلك تنشط عمليات إضفاء/ نزع الطابع الأمني من خلال عقدة (**الادراك وسوء الادراك**) المتمركزة بين الوحدات المُشكّلة لمركب الامن الإقليمي، فالجوار الجغرافي المقرون بنمطية وموضوعية الانطولوجيا التواصلية من الفواعل الرسمية وغير الرسمية يُشكّل مركز التحليل في المنظومة النظرية ليوزان من جهة بالإدراج المتواصل للحركيات المتنامية من الداخل نحو الخارج بين الفواعل المشكّلة للمركب الامني وأثر التدخلات الخاصة التي تؤثر وتغيّر من هندسة وطبيعة المركب من جهة أخرى[6]. وبحسب تحليل كلٍ من (باري بوزان-Barry Buzan) وزميله (أولي ويفر- Ole Waever) مثل هذه التباينات في الأولويات والتفضيلات هي المسؤولة بشكل كبير عن إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية، وتحدّد السمات الرئيسة للبيئة الأمنية المعاصرة وتساعد على عقد المقارنات والتناظرات بين مركبات الأمن الإقليمية[7].

(5) رابح زاوي، معضلة أمن الحدود و التأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاغن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد(1)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 59.

(6) سمير البح، مرجع سابق، 151.

(7)عامر مصباح، مرجع سابق، ص297.

وبالعودة لما سبق فهناك نوعان من المركبات الأمنية الإقليمية «المعيارية/ القياسية» (Standard) و«المركزية» (Centred) المركب المعياري هو بطبيعة الحال ويستفالي.

وتمثل البنية الفوضوية خاصيته المميزة في المركبات القياسية، وهذا ما يشير إلى أنّ هذا النوع من المركبات قد يكون هناك واحد أو أكثر من القوى الإقليمية، وبالتالي قد يكون احادي القطب أو متعدد الأقطاب. بيدَ أن الذي يجعل هذه المركبات أُحادية القطب مختلفة عن تلك في المركبات المركزية هو أن ديناميات أمن الإقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الإقليمية وليس فقط عن طريق قوة واحدة من بينهم كما في المركبات المركزية. في الواقع العنصر الرئيس للسياسة الأمنية في المركبات المعيارية هو التفاعل بين القوى الإقليمية على أساس الصداقة أو العداوة فهي تحدّد شروطاً من أجل أعضاء آخرين من المركب الأمني الإقليمي وكذلك للتدخل من جانب القوى العالمية [8].

(8) زين العابدين بولبنان، مرجع سابق، ص 6.

وعليه تعبّر تلك المركبات الامنية عن سعي الدولة لبحث التصورات والامنية للبيئة التي تتعاطى معها فضلا عن ذلك تؤدي تلك التحديات إلى كيفية توظيف عناصر قوة في مواجهة التحديات الماثلة أمامها والتعاطي مع بناء سياستها لدرء المخاطر والتهديدات النابعة من محيطها الإقليميّ.

ومن هذا المنطلق ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي[9]:

(9) رابح زاوي، مرجع سابق، ص 60.
(*)يستند جوهر النظرية الوظيفية الجديدة او المتجددة (لدافيد ميتراني ـ David Mitrany) إلـى«أن تعقيد مشكلات المجتمع الدولي وتزايد طابعها الفني يقتضي أن يعهد بها الى الخبراء الفنيين من أصحاب الخبرات والمعارف المتخصصة، بما يصب في اتجاه تسريع التكامل وتشعبه مع البعد عن القضايا الخلافية الأمنية والسياسية». للمزيد ينظر: علي جلال معوض، أدوار نخب ومؤسسات الفكر في سياسات التكامل الإقليمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 2018، ص 17.

أولًا: الحدود(Boundaries): وهي التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره، إذا يشكّل متغير الحدود متغيرا حاسما في تشكيل مركب الأمن حسب نفس المقاربة، وبالتالي فأمن الحدود واستقرارها يساهم إلى حد كبير في التأسيس لمركب الأمن.

ثانيًا: البنية الفوضوية (Anarchy Structure): التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

ثالثًا: متغير الاستقطاب (Polarity): الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

رابعًا: البناء الاجتماعي (Social Construction): الذي يحدّد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات..

كما يمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمي إلى مركبات أمنية فرعية المركبات الفرعية تعكس هذه المركبات

الأنماط المختلفة للاعتماد المتبادل الأمني التي بطريقة تشبه المستويات المتخصصة للتكامل الوظيفي عند الوظيفية الجديدة (Neo-functionalism)[10].

(10) للمزيد ينظر: عامر مصباح، المرجع السابق، ص 308.

وكخلاصة لهذا، يذهب المختصون إلى أنّ الفكرة الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمي هي أن المستوى الإقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لكن تأكيد أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية، لا يعني أنه مفصول عن مستويات أخرى أقل أهمية أو ثانوية مثل المستوى الدولي والمحلي وعبر المناطقي. تكمن اهمية المستوى المحلي في خاصية القابلية للعطب من عدمها، مثال هل الدولة القوية تستطيع أن توفر الحماية لنفسها أو هي ضعيفة تحتاج لمساعدة أطراف إقليمية أو خارجية. تشكل كل هذه التفاعلات مكونات مركب الأمن الاقليمي. كذلك هناك مستوى علاقة دولة مع أخرى تشكل مفهوم المنطقة الإقليمية ومستوى تفاعل المنطقة مع مناطق أخرى مجاورة أو التفاعل عبر المناطقي، واخيرا هناك المستوى الدولي أين تنخرط قوة عظمى أو أكثر في التفاعلات الأمنية الإقليمية[11].

(11) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 307.

المبحث الثاني:
موجبات التغير في المخيلة المعيارية لطبيعة التفاعلات الخليجية

من نافلة القول لقد تجلت عدة تطورات مهمة على صعيد البيئة الداخلية والإقليمية الخليجية انعكست على صياغة رؤيتها تجاه توجهاتها الجديدة والتكيف مع تلك المتغيرات وتوظيفها لمواجهة مخاطر البيئة الجديدة لصالحها.

وعليه يبدو ممّا تقدّم أنَّ كلَّ التصوّرات الاستراتيجية أنّ دول الخليج تقف اليوم أمام تحولات عميقة تفرض عليها تطوير إستراتيجياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل أن يُفرض عليها التغيير من قوى خارجية تحاول تغيير الأوضاع لصالحها من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو التأثير في القوى المجتمعية فيها والعمل على إحداث خلل في بنيتها[12]. بهذا المعنى تشكّل المسألة الإيرانية في العديد من صورها وأبعادها في مخيلة العقل السياسي العربي لا يخرج عن نطاق هذه العوامل وتأثيراتها الأمنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية[13]. في مقابل ذلك، تشير هذه الحالة إلى تراجع الأفكار الخاصة بالتمييز بين قلب النظام وأطرافه من ناحية وكلها في داخل النظام وهامش النظام أي دول الجوار الجغرافي التي تقع خارجه. فقد نجحت دول الهامش (إيران، تركيا، اسرائيل) أن تتغلغل في

(12) محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2012، ص 19.

(13) محمد محفوظ، المسألة الايرانية في العقل السياسي العربي، في كتاب: العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمري، منتدى العلاقات العربية والدولية،قطر،ط1، 2015، ص 35.

داخل النظام، وأن تصبح طرفاً مؤثرا في تفاعلاته، وأن تنشئ تفاعلات مع بعض الدول العربية لنصرتها على دول عربية أخرى[14].

وبصفة عامّة يتبينُ أنّ المقياس الحقيقي للتفوق في المعادلة الأمنية لا يقوم على القوة بالضرورة، وإنما يقوم على قدرة أحد الأطراف على فرض سياسة إقليمية تخدم مصلحته، ولا تتعارض بالضرورة مع مصالح الأطراف الأخرى، إذ يتمثل الهدف الرئيس للوجود العسكري الأمريكي في تأمين حاجات الولايات المتحدة الأمريكية وحاجات حلفائها في الغرب وفي اليابان من موارد الطاقة، والمحافظة على أمن الممرات المائية وانسياب الحركة الملاحية بمضيق هرمز ضمن استراتيجية أمنية للإمساك بالمفاصل الملاحية الحيوية التي تؤثر في مصالحها حول العالم[15]. ولذلك توسم المشكلة الغربية الإيرانية ليست بسبب البرنامج النووي الإيراني وانما بسبب تأثيرها الإقليمي الذي هو بالضد من إسرائيل فالولايات المتحدة قادرة سياسيا واستراتيجيا على التعايش مع إيران نووية ولأمنها لن تتمكن من التعايش مع إيران بتأثير إقليمي واسع[16].

وبالنظر إلى هذا التكوين الخيالي لفكرة تصوير الطابع الصراعي بين الاقطاب الخليجية وتمثيلاتها على الساحة الإقليمية، وأمام خيارات التقلبات التي ارتبطت بنشأة مجلس التعاون الخليجي اندلعت بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، ازمة سياسية كانت الحدث الأول على ساحة المستجدات السياسية في المنطقة في عام(2017) وقد تعدَّت تداعياتها خارج حدود المنطقة دول الخليج لتشمل عدداً من الدول العربية وحتى الغربية[17]. هذه التغييرات كان لها انعكاساتها في توجهات السياسة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة القطرية.

ومن هنا أشرّت المعطياتُ السابقةُ ملامحَ أزمةٍ جديدة تلوح مدياتُها في الافق بين السعودية وقطر والتي صاغت نمط العلاقات الخليجية. فقد انعكست في صورة اختلافات في تحديد نشأة مجلس التعاون وتطوره، وفي الإطار العام يمكن ربط التغيَّرات التي طرأت عليه. وهو عبر عنه وزير خارجية قطر (محمد بن عبدالرحمن آل ثاني) خلال مؤتمر «منتدى الدوحة» الدبلوماسي السنوي «في الدوحة، 15 كانون الاول / ديسمبر 2018، ودعا إلى البحث عن أطر إقليمية بديلة عن مجلس التعاون الإقليمي وإعادة تشكيل وتصميم المجلس الحالي. مضيفا «**أن التحالفات الإقليمية بحاجة إلى إعادة تشكيل، وأن الأمر يتطلب وضع مبادئ جديدة للإدارة». واضاف ايضا «أن مجلس التعاون «بلا أنياب» لذلك فإن التحالف الذي كان موجودا سابقا**

(14) احمد حلواني، فادية عبد السلام، مصطفى عمر التير (واخرون)، حال الأمة العربية (2015ـ2016) العرب وعام جديد من المخاطر، علي الدين هلال (محررا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016 ، ص 81.

(15) محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 21.

(16) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص 41.

(17) إسراء المفتاح، خليل بوهزاع، عمر الشهابي (واخرون)، الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية،، الكويت 2018، ص 13. وللمزيد من التفاصيل حول الأزمة ينظر: كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الإقليمي، ياسر عبد الحسين، علي حسين حميد (محررين)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت، ط1، 2018.

يجب إعادة تشكيله وتصميمه لضمان الاستقرار والأمن مستقبلا في المنطقة»[18].

وعليه قامت الاستراتيجية القطرية على فكرة الأخذ في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مواصلة بذلك بحثها عن إطار جديد يضمّها خارج حاضنتها الطبيعية الخليجية والعربية ويعوّض عن عزلتها الناجمة عن مقاطعة كل من (السعودية والإمارات ومصر والبحرين) لها. وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع القطري(خالد بن محمد العطية) قائلا «**إنّ لقطر تعاوناً فعليا وحقيقيا مع الناتو يتطور يوما بعد يوم، مضيفا أنّه قد يفضي إلى استضافة الدوحة لإحدى وحدات الأطلسي أو أحد مراكزه المتخصصة**». واضاف «**نحن حليف رئيس خارج حلف الناتو، أما الطموح فهو موجود لعضوية كاملة في حال تطورت شراكات الناتو ورؤيتنا في هذا الشأن واضحة**»[19].

وهكذا انطلقت دراسات الباحثين بوضع مقاربات إمكانية تغير التحالفات في المستقبل تبعا للتّطوَّرات والمتغيّرات التي تشهدها المنطقة[20]، ومن هنا تمثّل العلاقة المتنامية بين قطر وإيران عامل تعميق لعدم الثقة بينهما، كذلك إذ تسير السياسة القطرية في هذا المجال عكس اتجاه الاستراتيجية الأميركية لمحاصرة التأثير الإيراني وتحجيمه. ويستند ذلك عمليا من خلال تصريح وزير الدفاع القطري (خالد بن محمد العطية) قائلا «**إنّ بلاده لن تقبل الانجرار إلى حرب مع إيران التي وصفها بالجارة داعيا إلى الحوار معها، وإلى الحفاظ على الاتفاق النووي الذي وقّعته ايران مع مجموعة (5+1) وانسحبت** منه الولايات المتحدة مؤخّرا»[21].

ومع ذلك بدأت حالة عدم استقرار جديدة تستحوذ على تفكير النخب من صناع السياسة الخارجية والأمن القومي وهم يرون إيران محاصرة تماما بحزام أمني مكون من (الكويت وتركيا وأفغانستان وأذربيجان والعراق) ويُمكّن أيضًا إضافة قطر والبحرين إلى هذه القائمة كونهما على التوالي مقر أكبر القواعد الجوية الأمريكية في العالم ومقر الاسطول الخامس الأمريكيّ ومّما زاد مخاوف إيران امكانية تعاون دول الخليج عسكريا مع إسرائيل وتوفيرها الغطاء لهجوم عسكري إسرائيلي محتمل على إيران[22]. وهكذا تتضح المعادلة الخليجية فالسعودية تدرك ان دول المجلس لا تتفق معها في سياق رؤية المخاطر والتعامل معها. مستوحية تحليلها وفقاُ لأطروحات سياسية فعُمان تعدّ إيران رصيدًا استراتيجيًّا لموازنة السعودية ولاستقرار نظامها السياسي ولضمان سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز الذي تتشارك الدولتان الإشراف عليه. أما الكويت فلا تعدّ «الحركة الدستورية»، ذات التوجه الإخواني تنظيما إرهابيًّا، بل تسمح لأعضائها بالمشاركة السياسية، وبالتمثيل في البرلمان.

(18) الدوحة ترى في الكويت مدخلا لشق الصف الخليجي بعد فشل محاولتها لجذب سلطنة عمان، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11201)، ص 1. (2018/12/16).

(19) قطر تبحث عن أحلاف جديدة استعدادا لعزلة طويلة الأمد صحيفة العرب اللندنية، العدد (11011)،ص3. (2018/6/6).

(20) Abdullah K. Al Shayji, The GCC_U.S. Relationship: A GCC Perspective, The Middle East Policy Council, https://mepc.org/gcc_us_relationship_gcc_perspective

(21) قطر تبحث عن أحلاف جديدة استعدادا لعزلة طويلة الأمد، مرجع سابق، ص3.

(22) مهران كامرافا، السياسة الخارجية الايرانية في الخليج، في العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج، تقديم، محمد الاحمري، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 103.

والاهم أنه قطر من جانبها ترفض إقصاء القوى السياسية مهما كانت أيديولوجياتها، بما فيها الإخوان المسلمون، وترفض كذلك سياسة المواجهة مع إيران لأنها ستضر تعاونهما ومصالحها الاقتصادية وخصوصا في مجال الطاقة[23]. ويتضح مما تقدم أن الدور[24] السعودي لا يزال واسعاً في عملية صنع القرار الخليجي، اضافة إلى ذلك تشير بعض التحليلات إلى ربط تحركات السعودية ومعها الدول المؤيدة لقراراتها وتفاعلت معها، نيتها تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وربما تقوم علي التوافق على تسوية سلام مع إسرائيل، وهذا السبب هو ما يفسر الموقف الاسرائيلي الى جانب السعودية، إضافة إلى هذا اتخذت هذه الدول قرارها نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهذا بالتأكيد سيكون مدعاة ظهور تحالفات جديدة في المنطقة تضم إسرائيل وبعض الدول العربية، ضد عدو وهمي ومصطنع[25]. مما تقدم يتبين لنا مدى ادراك السعودية أهمية ضرورة الحفاظ على تفوقها في اطار مجلس التعاون الخليجي والذي يضمن بحسب تصوراتها استقرار الدولة والحيلولة دون بروز طرف آخر على حسابها تتعارض استراتيجيتهما وسياساتهما تجاه القضايا الإقليمية، الامر الذي سينعكس سلبا على قدر المجلس وأضعافه في تحقيق أهدافه، كما تفضل بنفس الوقت الا تقوم بأي تحركات منفردة دون مشاركة الآخرين بهدف تقويض وردع أي محاولات تحاول الإخلال بميزان القوى.

المبحث الثالث:
المعوقات الإدراكية في استيعاب التحولات الإقليميَّة في المنطقة

لا شكَّ في أنّ حركات التغيير التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط اواخر عام 2010[26]، تركت تأثيراتها في موازين القوى الإقليمية في المنطقة بحيث رافقت هذه التطورات اعادة تنظيم إقليمية[27]. ومن هذا المنطلق يُمكّن الإشارة إلى أنّ ظاهرة عدم الاستقرار شكلت احد ابرز تجليات مرحلة ما بعد حركات التغيير في منطقة الشرق الاوسط، إذ بدا أن الأبنية النظمية سواء الداخلية أم الإقليمية في المنطقة تتعرض **لاختبار تاريخي حاد** حول مدى قدرتها على مواجهة تلك المظاهر التي تصاعدت مؤشراتها ومظاهرها ما بين اضطرابات سياسية وعنف متزايد وازمات امنية واقتصادية وانتشار للجماعات الدينية المتطرفة والإرهاب وغيرها[28]. ولعل ابرز نتائج حركات التغيير في المنطقة تزايد حدة الاستقطابات الإقليمية والدولية التي افرزت واقعا جديدا تحركت من خلاله الدول وهي تبحث عن مصالحها وأمنها القومي في ظل تعقيدات المشهد وتطوراته.

(23) الحواس تقية، التحالف السعودي الإماراتي: تصدع الركائز وضياع الجدوى، موقع الجزيرة للدراسات، (28 /11/, 2018)، شوهد في(2018/12/13). في: studies.aljazeera.net/ar/18112812220/11/reports/2018

(24) Sebastian Harnisch, Role Theory in International Relations Oxford Bibliographies, 11 JANUARY 2018, www.oxfordbibliographies.com/.../xml.0226_obo_9780199743292

(25) فراس عباس هاشم، عوامة الرعب الموجة: السعودية واستراتيجية اخضاع طرفي الصدع، في كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الاقليمي، ياسر عبد الحسين، علي حسين حميد (محررين)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت،ط1، 2018، ص 200ـ2001.

(26) Sari Hanafi, The Arab revolutions; the emergence of a new political subjectivity, 26 Mar 2012, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.../17550912.2012.668303

(27) جوشان هبلر، الاستقرار وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط: عامل رئيس في الاستجابة الناجحة للتحديات ذروة النفط، في كتاب: ذروة النفط التحديات والفرص امام دول الخليج، فهاد الحربي، سعيد شوكت (واخرون)، منتدى العلاقات الخارجية، قطر،ط1، 2015)، ص 104.

(28) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 190.

ولهذا شكلت هذه اللحظة التاريخية المتسارعة مرحلة شديدة الحساسية بالنسبة لدول المنطقة، ولعلّ ابرز ما نتج عنها توجه السعودية للاضطلاع بمسؤوليات أمنية في المنطقة كانت سابقا على عاتق الغرب وجاء موازياً لهذا الانقلاب الإقليميّ تبلور رؤية سعودية استندت الى فرضية تتجلى بتطوير عقيدتها الدفاعية لتواكب التغييرات التي طرأت على الخارطة السياسية للشرق الأوسط مع بروز الدور السعودي كل ذلك دفع إلى إعادة حساباتها لتتناسب مع حاجاتها السياسية والأمنية في ظل قدراتها الاستراتيجية غير المتلائمة مع الأهداف المرسومة[29]. وفي وضع كهذا يسلط الباحث (نواف عبيد) الضوء على ضرورة ان تتخذ السعودية موقعها الاستراتيجي كلاعب أساس وقوّة مؤثّرة في منطقة الشرق الأوسط. وهنا يمكننا القول تتطلب هذه المسؤولية الأمنية عقيدة دفاعية قوية واستثمارات عسكرية سريعة وضخمة[30]. لذا وفي ضوء، ذلك دفعت التحولات والتطورات السعودية ومعها الإمارات إلى لعب دور فاعل في الأحداث الإقليمية تفترض إعادة النظر بتشكيل الاولويات الأمنية لأسباب جيوسياسية بحتة بالنسبة إليها تمثل مطلباً استراتيجياً[31].

وعلى هذا الأساس تؤشر هذه الخلفية الزمنية إلى طبيعة السياق الذي يتشكل المحور المركزي داخل منظمة دول مجلس التعاون الخليجي من كل من (محمد بن زايد) في أبو ظبي وولي العهد السعودي (محمد بن سلمان)، في السعودية وقد تطورت علاقة عمل بينية وثيقة بين الرجلين اللذين يتشاركان عقلية «يمكننا فعل ذلك» التي تشجعهما على انتهاج مقاربات طموحة لرسم «صورة أكبر» لقضايا بلديهما الداخلية بل أيضًا لقضايا المنطقة، وقد بدت نتائج هذه الشراكة الجديدة بشكل أكثر وضوحًا في اليمن ونجحت في تجاوز تناقضات السياسات غير المنسجمة التي قسمت اليمن، بشكل فعلي، إلى مناطق نفوذ سعودية وأخرى إماراتية[32]. وعليه يُمكّن القول لقد أفضت تلك الأهداف ثلاثة تهديدات رئيسة للسعودية وهي:

اولاً: الاضطرابات الإقليمية. **ثانيًا**: وإيران ذات قدرات نووية. **ثالثًا**: الإرهاب[33]. في الواقع يجري تمثيل سردية البروز الإيراني إلى الوجود يفسره تعارض المصالح في النظام الخليجي بهذه الاستراتيجية تدرك إيران أن أداءها دور القوة الإقليميّة يتطلب شرعية إقليميّة ودوليّة[34].

لذلك سعت لتخفيف التزاماتها والتخلص من أعبائها من خلال طرح (عباس عراقجي) فكرة «**إن المحادثات بشأن الصراع الدائر في اليمن، تمضي بالتوازي مع المحادثات النووية مع الموقعين الأوروبيين على الاتفاق الذي قبلت إيران بموجبه تقليص أنشطتها النووية في مقابل رفع العقوبات الدولية**». مضيفا «**أن الاتفاق النووي**

(29) للمزيد انظر: العلاقات الإقليمية والدولية. السعودية تواجه تحديات المنطقة بعقيدة دفاعية جديدة، صحيفة العرب اللندنية، العدد (9594)، ص 7. (2014/6/19).

(30) العلاقات الإقليمية والدولية. السعودية تواجه تحديات المنطقة بعقيدة دفاعية جديدة، مرجع سابق، ص 7.

(31) فراس عباس هاشم، الثقوب السوداء: الاستلاب السعودي للتغذية المؤدلجة في صيرورة تحالفاتها، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (17)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2018، ص 299.

(32) David Hearst, Three Potential Moves Behind the Tension between Qatar and its Gulf Neighbors, Middle East Eye, 2 June 2017.

(33)السعودية تواجه تحديات المنطقة بعقيدة دفاعية جديدة، مرجع سابق، ص 7.

(*) البروباغندا (Propaganda): تعني الدعاية أو الترويج أو التبشير. وتعمل البروباغندا على نشر المعلومات بطريقة مُوجهة من وجهة نظر واحدة بهدف التأثير على آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص بهدف التأثير على المتلقي المستهدف. انظر: ماذا يعني مصطلح بروباغندا وما هي أساليبها، (2017/2/12)، شوهد في (2018/12/19)، في: https://alam-nouh.com/170

(34) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11005)، ص 7. (2018/5/30).

غير مرتبط بالقضايا الإقليمية... إيران لن تجري محادثات بشأن تأثيرها في المنطقة إلا في ما يتعلق باليمن بسبب الأزمة الإنسانية هناك»[35]. وعلى ما يبدو فإنّ هذا الأمر بالنسبة لإيران يعني تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثّل في ترسيخ مكانتها بوصفها القوة الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط[36]. ففي إطار تعبئة الناس للانخراط في مشروع المقاومة اشار السيد (علي خامنئي) قائلاً «**إن إيران لا تنوي الحدّ من نفوذها في الشرق الأوسط، حاثا الشباب في المنطقة على التصدي لما وصفه بالضغط الأميركي»**. وأضاف «**أيها الشبان العرب عليكم التحرك وأخذ زمام المبادرة لتقرير مستقبلكم، بعض الدول في المنطقة تتصرف كأعداء لشعوبها، سنواصل دعم قوى المقاومة في المنطقة»**[37].

وفي ضوء ذلك تقدم إيران نفسها على أنها طرف رئيس في حل الصراع في اليمن، استنادا إلى دعمها للحوثيين، وأبدت طهران استعدادها للضغط من أجل وقف لإطلاق النار وتخفيف الأزمة الإنسانية هناك[38]. ومن هنا ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن أمنها القومي مرتبط بدرجة كبيرة بتطورات الأحداث في الأزمة اليمنية وأن أي مكاسب يحصل عليها الطرف الآخر سيكون له مردود سلبي على مصالحها وتهديد لمجالها الحيوي في المنطقة.

ويلاحظ هنا ما أعلنه (دونالد ترامب Donald Trump) بشأن مقاربة الحالة الإيرانية قد يعدّ انقلابا جذريا في رؤى الولايات المتحدة السابقة، لا سيما في عهد الرئيس (باراك أوباما Barack Obam) ويمثّل إعادة تعريف لوظيفة الولايات المتحدة على رأس هذا العالم. ففيما كانت الولايات المتحدة تتمتع في لملمة تراثها الشرق أوسطي وتمعن في الانسحاب من تقاليدها في المنطقة، تعيد إدارة (دونالد ترامب Donald Trump) توجيه دفة استراتيجيتها في هذا الشرق إلى ما يعيد لها زعامة القرار والرعاية داخل ملفات هذه المنطقة كافة، وربما العالم أجمع[39]. لذا نستطيع أنّ نقول وبرغم الاهتمام الإيراني بالجوار الجغرافي، إلاّ أنّها آثرت الاهتمام بمناطق التأثير والتأثر بصورة عامّة وعلى وجه الخصوص المعابر البحرية والمضايق، التي تتعلق بأمنها القومي، لذلك جعلت منطقة الشرق الأوسط كله في ضمن أولويات اهتمامها، بهدف كسر العزلة الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليها خصوصا بعد نجاح الثورة الإيرانية وبروز الدَّور الإيراني في المنطقة[40]. وعليه برغم كل التوترات الإقليمية الناجمة عن التبعات السياسية لحركات التغير وانعكاساتها على المنطقة، وبرغم استمرار الخلافات حول هندسة الامن لمنطقة الخليج من المرجح أن يستمر الوفاق البراغماتي بين إيران والسعودية في المستقبل و أحد أسباب ذلك

(35) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11005)، مرجع سابق، ص 7.

(36) Ray Tekeyh, Guardians of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs, Oxford, UK: Oxford University Press 2009, p. 198.

(37) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11012)،ص 5. (2018/6/5)

(38) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11005)، مرجع سابق، ص 7.

(39) محمد قواص، ترامب وإيران: إطلالة واشنطن الجديدة على العالم، صحيفة العرب اللندنية، العدد (10784)، ص 6.(2017/10/17).

(40) للمزيد ينظر: ايمن سلامة، قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضايق: هرمز وباب المندب نموذجًا، مجلة اراء حول الخليج، العدد (127)، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، 2018، ص 13 وما بعدها.

أن الديناميات الناشئة في صلب النظام السياسي الإيراني ستعمل على الارجح على تقوية النزعة نحو تعاون إقليمي أكبر وعلاقات جوار افضل مع دول المنطقة[41].

(41) مهران كامرافا، مرجع سابق، ص 115.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول: لمَّا كان عمق الضعف والتعثر التي بدأت تشهدها المنظومة الأمنية الخليجية في ظل الملفات الإقليمية الساخنة كالإرهاب والتحديات الاجتماعية والسياسات الأمريكية الجديدة، فضلا عن ذلك تطورات المسالة السورية والازمة اليمنية دفعت هذه المعطيات السعودية ومعها بعض دول المجلس ودول الجوار الإقليمي إلى ضرورة التحرك والتنسيق في الاصعدة كافة وخصوصا الأمنية وبالتالي تشكيل التعاون الإقليمي من شأنه تحقيق مصالحها وتقويض للنفوذ المتزايد لبعض القوى الصاعدة في منطقة البحر الأحمر.

المبحث الرابع:
حركة النطاق الجغرافي.. مقاربة أمنية جديدة للأمن الخليجي

تتسم المعادلة الأمنية لمنطقة الخليج بوجود تداخل كبير بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن الدولي، إذ إنها تكتسب أهميتها الاستراتيجية من كونها تمثل امتدادا إلى أقاصي الحدود السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وهكذا فإنها تقع على خط المحور الرئيس لإستراتيجيات القوى الكبرى التي لا تسمح لأي طرف مناوئ لمصالحها بالهيمنة والاستحواذ على هذه الرقعة المهمة ببحارها ومضائقها[42]. تأسيسا على ذلك، لعبت العوامل الجيوسياسية دوراً في إحداث تغير نسبي في قواعد المعادلة، وأبرز ملمح لهذا التغيير أن الولايات المتحدة حافظت على تحكمها بالعامل الجيو-إستراتيجي (geo-strategic)، في حين سيطرت دول الخليج على المحور الجيو-اقتصادي (geo-economic) الذي عزز قدرتها على اتخاذ المبادرة، وأضعف فرص أمريكا في التصرف كمحور يسيطر على الأجنحة ويكيف العلاقة فيما بينها وفق مصلحته، وفي الوقت نفسه حافظت إيران على شبكات تأثيرها الإقليمي (geo-cultural) من خلال توظيف التناقضات الموجودة في المنطقة[43].

(42) محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2012، ص 5.

(43) المرجع السابق، ص 13.

وعلى الصعيد نفسه يوضح (مايكل نايتس- Michael Knights) في كتابه: «**المياه المضطربة**» (Waters Troubled) الذي نشر في الولايات المتحدة الامريكية عام (2006)، نظرة أكثر شمولاً لمشكلات أمن منطقة الخليج، حيث انطلق من القول بضرورة تعزيز أمن المنطقة من خلال تقليل الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي من جهة، وتعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي من جهة اخرى، مقابل ذلك يصوغ (نايتس) فرضية استبدال مبدأ «**العمودين المتساندين**» (twin pillars)

بمبدأ الارتكاز على: «**مجموعة أعمدة**» (multi pillars) تتوزع فيها المسؤوليات وتقل فيها نسبة المخاطرة، وذلك بالتزامن مع التأسيس لمنظومة أمنية جديدة تُعنى بتقوية وسائل تبادل المعلومات، وزيادة كفاءة القوى الحليفة للدفاع عن نفسها، وتعزيز قدرتها على معالجة مشاكلها الداخلية[44]. ففي هذه البنية الأمنية[45] تتكشف خلالها ما يفضي إلى اقامة استراتيجيات مواجهة مضمرة وغير معلنة تستمد معنى وجودها في سيناريو صراع على الأرض ومن أجل الأرض يتأسس. في طرح فكرة إنشاء «**كيان للدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن**» من السعودية يضم (السعودية، ومصر، واليمن، والسودان، وجيبوتي، والصومال، والأردن) وهذا ما سيؤدي إلى تحول في الدور الاقليمي بشأن محاصرة وتقويض التمدد والنفوذ التركي والإيراني لتركيز وجود متعدد المظاهر لهما في عدد من الدول في المنطقة تحت عناوين من قبيل التعاون الاقتصادي والاستثمار[46].وكما عبر عن ذلك وزير خارجية السعودية عادل الجبير قائلاً «**إن البحر الأحمر وخليج عدن، من أهم الممرات المائية في العالم؛ إذ إن هناك تحديات أمنية تتمثل في القرصنة، والتهريب والاتجار بالبشر، كما أن هناك تحديات تتمثل في البيئة، في ظل وجود فرص تتمثل في الاستثمار والتجارة بين دول هذه المنطقة**» مضيفا «**إن الفكرة تستدعي أن يكون لهذا الكيان القدرة على التعامل مع الجوانب الأمنية، فيما يتعلق بالبحر الأحمر، ويتعامل مع الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والبيئية من جانب آخر، والآن نتطلع إلى المضي قدماً بهذا المشروع لاستكمال الإجراءات المتعلقة بالأمور الفنية والتقنية والقانونية**»[47]. إلى جانب ذلك على مستوى التنسيق الأمني في المنطقة تبذل الولايات المتحدة جهودا لتشكيل تحالف أمني في ما يطلق عليه «**التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط**» أو ما يعرف بـــ «**الناتو العربي**» بمشاركة خمس دول من منطقة الخليج إلى جانب مصر والاردن كمظلة أمنية لمواجهة التهديدات الإيرانية. يواجه العديد من التحديات، نظراً لاستمرار الأزمة القطرية، فضلاً عن تباين مدركات التهديدات بين الدول المقترحة لعضوية التحالف الجديد، حيث إن قطر وعمان لا تعدّان إيران مصدر تهديد، وذلك بخلاف الأعضاء الآخرين المقترح انضمامهم للتحالف. وفي حالة فشل «**الناتو العربي**»، فإن تحالف البحر الأحمر قد يمثل المظلة الأمنية الرئيسة لمواجهة التأثير الإيراني في البحر الأحمر وخليج عدن[48]. كما أشرنا سابقاً برزت في الأعوام الاخيرة العديد من المؤشرات على أن البحر الأحمر والبحار والمضايق المحيطة به وما تتضمنه من مضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي احدى المحاور الحيوية الدولية بسبب التحديات والمخاطر التي تركزت على مداخله الاساسية

(44) محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 8.

(45) karistayan kuats Ulrichsen, Internal and External Security in the Arab Gulf States, The Middle East Policy Council, https://www.mepc.org/internal_and_external_security_arab_gulf_states.

(46) ملامح تجمع إقليمي جديد بوجه التمدد الإيراني والتركي، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11198)، ص 3. (2018/12/13).

(47) فتح الرحمن يوسف، السعودية تؤسس تكتل الدول البحر الأحمر بمبادرة من الملك سلمان، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (١٤٦٢٥)، ص 2.(2018/12/13).

(48) شادي عبد الوهاب، تحالف البحر الأحمر: احتواء التهديدات في نظام إقليمي مضطرب، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2018/12/16)، شوهد في (2018/12/16)، في: https:// futureuae.com

خصوصا مدخله الجنوبي ومع تغير الخريطة الجغرافية والجيواستراتيجية[49]. ولتعزيز هذا الدور التشييدي يبدو أن التوجهات التي نادت بها المدرسة الواقعية اصبحت تميز مدة ما بعد حركات التغيير في المنطقة بعدما اصبح يهيمن عليها متغير المصلحة، ولهذا تتحرك السعودية تبعا لسيرورة مصالحها وللحفاظ على موازين القوى في منطقة العربية ومنطقة القرن الأفريقي بما يخدم اهدافها.

في هذا الإطار انطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسيرهم للظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعي للقوة والعنف داخل حدودها وبصلاحيات قانونية عليا، الأمر الذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقة المتبادلة الموجودة بين المؤسسات السلطوية للدولة المحتكرة لوسائل الإكراه المادي المشروع والمواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار في إطار هذه الدولة[50]. وبسبب هذا التعارض في الاستراتيجيات والسياسات فإن ارتباط مفهوم الأمن بالدولة يقتضي التركيز على ثلاثة عناصر أساسية، وهي كالآتي[51]:

- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

- تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة.

- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطارالمحتملة.

يمنحنا هذا الفعلُ السياسيُّ الحديثَ عن العديد من العوامل التي تقف وراء سعي العديد من القوى الدولية والإقليمية في المرحلة الراهنة إلى ترسيخ وجودها على سواحل البحر الأحمر. وقد دفعت هذه الأهمية الاستراتيجية التي يحتلها هذا الممر المائي الحيوي، العديد من الفاعلين للبحث عن فرص للوجود وبناء القواعد العسكرية على سواحله، بل واستغلال التطورات والأحداث التي تشهدها دوله، خاصة على الجانب الأفريقي، لتأكيد نفوذها داخل الإقليم[52].ومن هنا شكّل هذا الوعي الجديد الرد السياسي للاختلافات التي كانت تغذي النزاعات والعنف الداخلي والتي قادت الى بناء نموذج جديد للعلاقات الاجتماعية بتنوير الوعي انطلقت من أبوظبي مؤخرا خلال فعاليات منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، لتشكيل «**حلف فضول**» عالمي يستهدف ترسيخ قيم التعايش والتسامح بين الأديان، برسالة مضادة للذهنيات المتطرفة، التي تغذي الصراعات بين العالمين الإسلامي والغربي. تعتمد على تشكيل جبهة عالمية من رجال الدين تدعو إلى

(49) فـراس عبـاس هـاشـم، الـرمـال المتحولة: المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبوليتيك (الامـارات العربية أنموذجا)، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (6)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 137.

(50) جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمـن فـي ظل التـهـديـدات الدولية الـجـديـدة، مـجـلـة الـعـلـوم الـقـانـونـية والسياسية، العدد (8)، الجزائر، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2014، ص 22.

(51) جراية الصادق، مرجع سابق، ص 20.

(52) اميـرة عبـد الحـليـم، الـقـواعـد العسكرية في البحر الأحـمـر... تغير مـوازيـن الـقـوى، موقع مركز الاهـرام للـدراسـات السياسية والاستراتيجية، 2018/1/30،شـوهـد فـي(2018/5/10) فـــــــــي:.https://es-la.facebook.com/203169719726990

السلام، وترفض توظيف الدين في الحروب، وتبني جسورا مشتركة بين الديانات لإظهار قوتها في صنع السلام والنماء، وجذب المختلفين لمواجهة التطرف والكراهية، وغيرهما[53]. تكشف هذه التحليلات أن أبرز العقد النفسية للذهنيات المتطرفة في العالم الإسلامي «**الاستعلاء الغربي**»، فثمة مدرك شائع لديها بأن الغرب، الذي استطاع التفوق اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وتكنولوجيا، يمارس الاستعلاء على المسلمين وينظر إليهم نظرة دونية [54]. وهكذا اندفع العديد من التصوّرات الآكاديمية بشأن مفهوم الأمن الإقليميّ[*] الذي يضم أطراف الإقليم الخليجي كافة، إلاّ أنَّه يلاحظ أنّ الرؤى الإيرانية بهذا الشأن لم تعكس مبادئ الأمن الإقليميّ التي كانت أساساً للعديد من التجمعات الإقليميّة الناجحة، ومنها مجموعة «**الآسيان**» أو «**الاتحاد الأوروبيّ**»، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فعلى سبيل المثال كانت هناك أربعة مقترحات إيرانية بشأن أمن منطقة الخليج خلال عامي 2007 - 2006)، وقد تراوحت جميعها حول مفاهيم «**الأمن المشرك**» و«**الأمن الإقليميّ**» و«**النظام الأمني**» و«**إقامة منطقة تجارة حرة**» وقد أعادت إيران طرح تلك الرؤى مجدّداً مرتين :الأولى خلال عام (2013) في أعقاب الاتفاق النووي، والثانية في عام (2015) في أعقاب الاتفاق النووي النهائي، من خلال مقالة لوزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف)وقد تضمنا إعادة تكرار تلك المفاهيم العامة[55].

في المقابل ووفقا لوكالة فارس للأنباء صرح وزير الخارجية الإيراني(محمد جواد ظريف) قائلا «**إنّ العمل على تأسيس منظمات إقليميّة خاصة كمنتدى للحوار الإقليمي في منطقة الخليج، وإيجاد جبهة إقليميّة واحدة لمكافحة التطرف والإرهاب، يشكلان أهم توجهات سياسة إيران الإقليميّة**» وأضاف «**بأنّ الدول الجارة لإيران هي أفضل وأهم شركائهم الاقتصاديين، وأنّ حضور القطاع الخاص في هذه الدول بدعم من الحكومة يعد أداة فاعلة لتقوية الثقة المتبادلة وأفضل امكانية لزيادة الإنتاج وفرص العمل في داخل البلاد**»[56]. ونتيجة لذلك يبدو بوضوح ان لإيران والدول العربية الواقعة على الخليج مفاهيم وتصورات مختلفة جذريا حول التهديدات الامنية التي تواجههم مجتمعين او كلا على حدة. بالنسبة لإيران يبقى التهديد الامني الاكبر في الخليج الوجود العسكري الاجنبي والقوات البحرية المتمركزة في قواعد عسكرية على امتداد شواطئ الخليج وفي مياهه ذاتها[57].

وهذا الأمر مؤسِّس لتراتبية أمنية إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي[58]، تحت إطار نمط الدفاع الجماعي، وهو ما يتضح من الأطر المنظمة لهذه الترتيبات،

(53) خالد حنفي علي، حلف الفضول: مكافحة متقدمة لذهنيات التطرف، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11197)، ص 13. (2018/12/12).

(54) المرجع السابق، ص 13.

(*) يشير مفهوم الأمن الإقليمي في أبسط معانيه إلى «أمن مجموعة من الدول المرتبط بعضُها ببعض، بحيث يتعذر تحقيق أمن أي من هذه الدول خارج إطار النظام الإقليمي الذي يشملها». وعليه يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم «المجمع الأمني» (security complex) الذي يشير إلى «مجموعة من الوحدات أو الدول التي تترابط شؤونها الأمنية بشكل وثيق، بحيث لا يمكن تحليل المشكلات الأمنية لهذه الوحدات، أو حلها على نحو منفصل لبعضها عن بعض». للمزيد ينظر: محمد حسن القاضي، مرجع سابق، ص 17.

(55) فراس عباس هاشم، الجيوبوليتيك كمدخل للتغيير في الاداء الاستراتيجي الايراني بعد العام 2011: (دراسة في الدوافع والتحديات)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص 197.

(56) المرجع السابق، ص 197.

(57) مهران كامرافا، مرجع سابق، ص 101.

(58) Daud Abdullah Security Ar_ rangements in the Persian Gulf _ With Special Reference to Iran's Foreign Policy Dr June 1, 2014, https://www.middleeastmonitor.com/20140601_security_arrange_ ...ment

كإتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، التي تهدف إلى تعزيز العمل العسكري المشترك في ما بين دول المجلس وتطوير إمكانياتها الذاتية الجماعية للدفاع عن أمنها وسيادتها واستقرارها ومصالحها، وردع العدوان، والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات[59]. وبعد كلّ الاعتبارات والأسباب المتقدمة، وعلى الرغم مما كان يطرأ من تباينات في الصيغ الأمنية تبلورت في هذا المرحلة العقيدة الجديدة للسياسة الخليجية التعاون لتأسيس «**هلال استراتيجي في القرن الأفريقي**» بهدف نقل التنافس والصراع مع إيران وتركيا خارج نطاق منطقة الخليج وذلك من خلال أمرين مهمين الأول: تعزيز البنية التحتية العسكرية لدول الإمارات في إرتيريا حيث اجرت عملياتها في اليمن انطلاقا من ميناء عصب الإرتيري. والثاني اعتزام السعودية بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي بما يعزز الوجود الخليجي في شرق وشمالي أفريقيا وهي المناطق التي تحاول كل من إيران وتركيا إيجاد موطئ قدم لها فيها[60].

(59) محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، ص 20.

(60) فراس عباس هاشم، الرمال المتحولة: المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبوليتيك (الامارات العربية أنموذجا)، مرجع سابق، ص 138.

الخَاتِمــة

مما لا شكَّ فيه كان من مخرجات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص تزايد التحديات والظواهر الأمنية والاجتماعية والسياسية وهو ما افضى إلى تبني سياسات أمنية مبنية على تشكيل التحالفات والمحاور الإقليمية خارج الحدود رغم المحاولات من بعض الاطراف الإقليمية بتقديم جملةً من التصورات وتحديدا إيران بترقية المشاريع الأمنية بين الدول المطلة على الخليج التي يجب إنشاؤها مستقبلا، ألا أن الصيغ المقترحة كانت عقبة أمام التوصل إلى رؤية موحدة لأمن الخليج بسبب اختلاف سلم الاولويات والاهتمامات بين دول المنطقة، ومن دون شك في ظل تصاعد دور ومكانة دور الهامش في المعادلات الأمنية في المنطقة عامة ومنطقة الخليج خاصة وكانت محاولة نظرية مركب الأمن الإقليمي أرضية نحو انطلاقة في تحليل وتفسير التفاعلات الحالية وما افرزته من محاور متعددة وفي ترتيب الاولويات بالنسبة للدول الفاعلة وما كشفته الأزمة القطرية من تعارض للمصالح بين دول مجلس التعاون والضعف الذي اعطى فرصة لبعض دول مجلس التعاون لممارسة التأثير في فضاءات خارج الحدود الإقليمية والاستعاضة عنها بترتيبات أمنية جديدة بما يسمح لها نقل المواجهة إلى مصالح القوة المنافسة في أقاليم عبر تطوير التعاون في المجالات المختلفة مع نظرائهم الآخرين ولا تخلو من بعد مجتمعي أيضا تتوازن مع مصالحها.